



دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	تصور ملامح التطوير التربوي في المملكة الأردنية الهاشمية نحو اقتصاد المعرفة ERFK: دراسة تقييمية
المصدر:	المجلة العلمية لكلية التربية
الناشر:	جامعة الوادي الجديد - كلية التربية
المؤلف الرئيسي:	المزاودة، علي حسين علي
المجلد/العدد:	ع17
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2015
الشهر:	فبراير
الصفحات:	192 - 220
رقم MD:	1160549
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	EduSearch
مواضيع:	السياسة التعليمية، الإصلاح التربوي، اقتصاد المعرفة، الأردن
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/1160549

© 2022 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة. هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الإلكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.



كلية التربية بالوادي الجديد

المجلة العلمية

تصور ملامح التطوير التربوي في المملكة الأردنية الهاشمية نحو

اقتصاد المعرفة (ERFK)

دراسة تقييمية

إعداد:

الدكتور علي حسين المزاودة

وزارة التربية والتعليم

مديرية التربية والتعليم لنواء البادية الشمالية الغربية

العدد السابع عشر - فبراير ٢٠١٥

الملخص

يتفق الجميع أن الموارد البشرية هي من أهم الموارد في المملكة الأردنية الهاشمية، وذلك لمحدودية الموارد الاقتصادية، ولهذا استفادت وزارة التربية والتعليم من التجارب العالمية في تطوير التعليم، ومنها تجربة سنغافورة التي ركزت على تسويق التعليم، وتكنولوجيا المعلومات. وتجربة ماليزيا التي أطلقت مبادرة التعليم ثنائي اللغة، ومبادرة إزالة الفجوة الرقمية. وتجربة اليابان التي ركزت على الاهتمام بتدريب الطلبة التفكير، والتركيز على العمليات العقلية التي يستخدمها الطلبة. وقد أطلقت الوزارة منذ عام ٢٠٠١ مجموعة من مشاريع التطوير التربوي منها: مشاريع دمج التكنولوجيا في التعليم، ومبادرات جلالة الملكة رانيا العبدالله، وبرنامج دعم التطوير المعرفي (ERSP)، وبرنامج دعم التعليم في الأردن (SJE)، وبرنامج تنمية قدرات مراكز التعلم، ومشروع دعم التطوير التربوي نحو الاقتصاد المعرفي (ERFKE). كل هذا ساهم في تغيير النظرة إلى عملية التعليم والتعلم، ودفع المعلمين إلى تغيير استراتيجيات التدريس لتتلاءم مع مشاريع الاقتصاد المعرفي. وتهدف هذه الدراسة الكشف عن ملاحح التطوير التربوي في المملكة الأردنية الهاشمية نحو اقتصاد المعرفة، وانعكاساته في الميدان التربوي، باستخدام أسلوب التتبع والاستقراء، ومسح منشورات وزارة التربية والتعليم من دوريات وكتب سنوية للحصول

على إجابات الأسئلة البحثية. وتحاول الدراسة الإجابة عن أسئلتها: ما لمقصود بالاقتصاد المعرفي؟ وما هي أهم مكوناته ومزاياه؟ وما المراحل التي مر بها المشروع؟ وما أهم المشاريع التي نفذتها وزارة التربية والتعليم الأردني نحو اقتصاد المعرفة؟ وما انعكاسات برامج التطوير التربوي نحو اقتصاد المعرفة في الميدان التربوي؟

المقدمة:

ظهر مفهوم اقتصاد المعرفة في حين كانت الأرض، والعمالة، ورأس المال هي العوامل الثلاثة الأساسية للإنتاج في الاقتصاد القديم، وأصبحت الأصول المهمة في الاقتصاد الجديد هي المعرفة الفنية، والإبداع، والذكاء، والمعلومات. وصار للذكاء المتجسد في برامج الكمبيوتر والتكنولوجيا عبر نطاق واسع من المنتجات أهمية تفوق أهمية رأس المال، أو المواد، أو العمالة.

إن الخصائص المعنوية للمعرفة في مقابل الخصائص المادية واللموسة للأشياء تجعل من الضروري التحول من الاقتصاد الصناعي إلى اقتصاد المعرفة وهذا ما تمر به اقتصاديات الدول المتقدمة التي تتسم اقتصادياتها باستثمارها مجالات المعرفة سواء كانت صناعية كالإلكترونيات، والأجهزة الدقيقة وصناعة الفضاء، أو في الخدمات كالاتصالات عن بعد والانترنت إضافة إلى المصارف و التامين والجامعات و المستشفيات وغيرها. ويمكن تحديد أبعاد هذا التحول من الاقتصاد الصناعي إلى اقتصاد المعرفة كالآتي:

- إن اقتصاد المعرفة يتميز بأنه المصدر الأكثر أهمية، والمورد المتجدد جراء تجدد القوة الدماغية الإنسانية في إنشاء الثروة، مما يعني الانتقال من اعتبار جوهر الثروة في الأشياء كالأبنية والآلات، والمواد إلى المعلومات والمعرفة والرقميات.
- إن اقتصاد المعرفة يقوم على الاستخدام الواسع لتكنولوجيا وأنظمة المعلومات الرقمية التي تمثل مصدرا أساسيا لترشيد الخيارات الأساسية على الصعيد الاقتصادي والقرارات والعمليات على صعيد الأعمال، وبحسب إحدى الدراسات الحديثة التي أعدت على عينة من الشركات فإن استخدام تكنولوجيا المعلومات يمكن أن يؤدي إلى تحسين الإنتاجية في ٥١% من الشركات، وخفض التكاليف في ٣٩% وتحسين صنع القرار في ٣٦% وإثراء علاقات الزبون، وكذلك تطوير تطبيقات التكنولوجيا الجديدة ٣٣% (نجم، ٢٠٠٧).

وقد سعى الأردن دائما إلى التطوير الشامل في المجالات التربوية وتحسين نوعية التعليم، وخصوصا بعد عقد مؤتمر التطوير التربوي الأول عام (١٩٨٧) والذي أكد على ضرورة التجديدات التربوية، وتحديد السياسات والاستراتيجيات، ووضع أسسا أكثر تكاملا وتوازنا لإصلاح تربوي آخذا بعين الاعتبار المتغيرات الداخلية والخارجية، وكما أكد أيضا على ضرورة الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة (وزارة التربية والتعليم، ١٩٨٨).

وبدأت وزارة التربية والتعليم منذ عام (٢٠٠٣) بتطبيق مشروع تطوير التعليم نحو اقتصاد المعرفة استجابة للحاجات الاجتماعية والنفسية للمتعلمين، وركز على إعادة توجيه أهداف السياسة التربوية، واستراتيجياتها من خلال الإصلاح الحكومي والإداري، وتغيير البرامج والممارسات لتحقيق مخرجات تعليمية تتسجم مع اقتصاد المعرفة، وتوفر الدعم اللازم لتجهيز بيئات تعليمية مناسبة تتميز بالجودة، وكما ركزت على تنمية الاستعداد المبكر للتعلم منذ مرحلة الطفولة المبكرة، والتقدم في توظيف تكنولوجيا المعلومات في التعليم وتوظيفها في الحياة (وزارة التربية والتعليم، ٢٠٠٣).

ويعد مشروع تطوير المعرفة للمرحلة الثانية امتدادا للمرحلة الأولى التي بدأت في (٢٠٠٣) والذي تم التركيز فيه على توسيع وتعميق الأثر النوعي للبرنامج، والتركيز على دور المدارس ومديريات الميدان لتحسين تحصيل الطلبة، وذلك بتغيير التنظيم والتطوير المؤسسي لدعم وإعادة توزيع المسؤوليات، وضرورة تدريب مطور للمعلمين ومديري المدارس، وإدخال التحسينات على طرائق تقييم تعلم الطلبة (وزارة التربية والتعليم، ٢٠٠٩).

وقد جاءت برامج التطوير التربوي ترجمة لرؤى جلالة الملك عبدا لله الثاني في تطوير التعليم نحو اقتصاد المعرفة، وللإفادة من مخرجات التعليم ونواتجه في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبما يعود بالفائدة والنفع على جميع أبناء الأردن وبناته. مشكلة الدراسة وأسئلتها

بالرغم من أن مفهوم اقتصاد المعرفة قديم، إلا أنه أخذ في السنوات الأخيرة معنى جديداً يتمحور حول طريقة استثمار المعرفة، وإعادة بناءها، وتنمية قوة عاملة ذات جودة عالية من أهم أولوياتها في ظل الاقتصاد العالمي الجديد بناء خطط شاملة مبنية على المعرفة، والعمل على توظيفها وإبتكارها بهدف تحسين نوعية الحياة في كافة مجالاتها، وبالإستفادة من التطبيقات التكنولوجية، واستثمار البشرية، وتوظيف البحث العلمي لإحداث التغييرات المطلوبة، في ضوء تحديات العولمة، وتكنولوجيا الاتصالات، وعالمية المعرفة. ولهذا أطلقت الحكومة الأردنية ممثلة بوزارة التربية مشروع التطوير التربوي نحو اقتصاد المعرفة المعروف باسم مبادرة (ERFKE).

وقد أشار أبو بيدر (٢٠٠٧) الى دور اقتصاد المعرفة في تطوير كل من الطالب والمعلم، وأشار جرادات (٢٠٠٨) الى المشاريع التجديدية لتطوير النظام التربوي في عهد جلالة الملك عبدا لله الثاني. وعليه يمكن تحديد مشكلة البحث في محاولة الوقوف على

ملاحح المشاريع التي نفذتها وزارة التربية والتعليم الأردنية نحو اقتصاد المعرفة، وانعكاساتها في الميدان التربوي.

أهداف الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى ما يلي:

- التعريف بمفهوم الاقتصاد المعرفي.
- تحديد مكونات الاقتصاد المعرفي ومزاياه.
- الكشف عن أهداف مشروع التطوير التربوي نحو اقتصاد المعرفة.
- تتبع مراحل تطبيقه في المملكة الأردنية الهاشمية.
- تسليط الضوء على أهم المشاريع التي نفذتها الوزارة نحو اقتصاد المعرفة.

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في الكشف عن مدى تطبيق مشروع الاقتصاد المعرفي في النظام التربوي للمملكة الأردنية الهاشمية، وتتبع مراحل تطبيقه، ومدى استفادة الميدان التربوي، وانعكاسه على أداء كل من المعلم والطلبة؛ إذ يعد هذا المشروع من التوجهات التربوية الحديثة، والمشاريع التجديدية التي تتبناها الحكومة الأردنية.

أسئلة البحث

يهدف البحث الإجابة عن الأسئلة الآتية:

- ١- ما المقصود بالاقتصاد المعرفي؟
- ٢- ما هي مكونات الاقتصاد المعرفي؟
- ٣- ما أهم مزايا الاقتصاد المعرفي؟
- ٤- ما المراحل التي مر بها مشروع التطوير التربوي في الأردن نحو اقتصاد المعرفة.
- ٥- ما المشاريع التي نفذتها وزارة التربية والتعليم الأردنية لتطبيق الاقتصاد المعرفي؟
- ٦- ما أهم الانعكاسات الإيجابية لبرامج التطوير التربوي التي طبقتها وزارة التربية والتعليم في الميدان التربوي.

منهج البحث

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، وأستخدم الباحث أسلوب مسح النتائج المنشور ورقياً وإلكترونياً لمحاولته الإجابة عن الأسئلة البحثية، وتتبع المشاريع التربوية التي نفذتها وزارة التربية والتعليم، بالرجوع إلى الدوريات والكتب الصادرة عن

وزارة التربية والتعليم، والاستفادة من نتائج الدراسات والأبحاث في هذا المجال كدراسة (المززود، ٢٠١٢)، ودراسة (أبو بيدر، ٢٠٠٧).

مباحور الدراسة:

أولاً: الاقتصاد المعرفي (knowledge economy): مفهومه ومكوناته وميزاته
مفهومه: هو الاقتصاد الذي يدور حول الحصول على المعرفة، والمشاركة فيها، واستخدامها، وتوظيفها، وابتكارها، بهدف تحسين نوعية الحياة بمجالاتها كافة، من خلال الإفادة من خدمة معلوماتية ثرية، وتطبيقات تكنولوجية متطورة، واستخدام العقل البشري كرأس للمال، وتوظيف البحث العلمي، لإحداث مجموعة من التغييرات الاستراتيجية في طبيعة المحيط الاقتصادي وتنظيمه ليصبح أكثر استجابة وانسجاماً مع تحديات العولمة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وعالمية المعرفة، والتنمية المستدامة بمفهومها الشمولي التكاملي (وزارة التربية، ٢٠٠٥).

ويعرف (Parken) اقتصاد المعرفة بأنه دراسة وفهم عملية تراكم المعرفة وحواجز الأفراد لاكتشاف تعلم المعرفة، والحصول على ما يعرفه الآخرون وبالتالي فإنه يمثل التحليل الاقتصادي لكل العمليات الجارية في الاقتصاد التي تقود إلى الاكتشاف والتطوير للتكنولوجيا الجديدة.

ويعرف اقتصاد المعرفة أيضا في سياق المفهوم الواسع للمعرفة المتضمن للمعرفة الصريحة التي تشتمل على قواعد البيانات والمعلومات والبرمجيات وغيرها، والمعرفة الضمنية التي يمثلها الأفراد بخبراتهم وعلاقاتهم وتفاعلاتهم السياقية بأنه "الاقتصاد الذي ينشأء الثروة من خلال عمليات وخدمات المعرفة (الإنشاء، التحسين، التقاسم، التعلم، والتطبيق والاستخدام للمعرفة بأشكالها) في القطاعات المختلفة بالاعتماد على العناصر البشرية. (الكيلاني ، ٢٠٠٥).

والاقتصاد المعرفي حظي بمفاهيم عدة منها الاقتصاد المعرفي، والاقتصاد المبني على المعرفة، واقتصاد ما بعد الصناعة، وغيرها من المفاهيم، إلا أن كلها يشير إلى اقتصاد المعرفة (البريكي، ٢٠٠٥).

وتشير (Heyneman, 1997) أن اقتصاد المعرفة يرتبط بالتجديد والتطوير؛ لأن المعرفة في هذا النوع هي قدرة إدراك وتعلم وإنتاج من خلال أنشطة التعلم المختلفة.

مكونات الاقتصاد المعرفي

- بنية تحتية مجتمعية داعمة.
- الربط الواسع ذو الحزمة العريضة.
- الوصول إلى الإنترنت.

• مجتمع تعلم.

• عمال وصناع معرفة لديهم: معرفة، قدرة على التساؤل، والربط.

• منظومة بحث وتطوير فاعلة.

مميزات الاقتصاد المعرفي

• يعطي المستهلك ثقة أكبر وخيارات أوسع.

• يصل إلى كل محل تجاري ومكتب ومدرسة.

• يحقق التبادل الالكتروني.

• يغير الوظائف القديمة ويستحدث وظائف جديدة.

• يقوم على نشر المعرفة وتوظيفها وإنتاجها في المجالات جميعها.

• يرغم المؤسسات كافة على التجديد والإبداع والاستجابة لاحتياجات المستهلك أو

المستفيدين من الخدمة.

• له اثر في تحديد النمو والإنتاج والتوظيف والمهارات المطلوبة.

ثانيا: مشروع التطوير التربوي في الأردن نحو اقتصاد المعرفة

أطلقت حكومة المملكة الأردنية الهاشمية في تموز (٢٠٠٣) مشروع التطوير

التربوي نحو اقتصاد المعرفة المعروف باسم مبادرة (ERFKE) ليعكس التوجيهات

الملكية السامية التي تؤكد على أن تنمية قوة عاملة ذات جودة عالية من أهم الأولويات في ظل الاقتصاد العالمي الجديد من أجل بناء خطط شاملة مبنية على المعرفة.

أهداف مشروع التطوير التربوي في الأردن نحو اقتصاد المعرفة (ERFKE)

- إعادة توجيه سياسات التعليم.
- إعادة تنظيم برامج التعليم وممارساته.
- تحسين بيئات التعليم المادية.
- تقديم تعليم أفضل في مرحلة الطفولة المبكرة.
- التطوير الشامل لنظام التعليم في المدارس لتخريج طلبة قادرين على مواكبة مجتمع المعرفة.
- تطوير ودمج مهارات التفكير الناقد، وحل المشكلات، والمهارات اللازمة لسوق العمل.
- تطوير مهارات التعلم الإلكتروني في المناهج المدرسية.

مراحل المشروع

المرحلة الأولى (I ERFKE): امتدت هذه المرحلة من عام (٢٠٠٣) إلى نهاية شهر حزيران من عام (٢٠٠٩) بتمويل يقدر بـ ٥٠٠ مليون دولار وتضمنت هذه المرحلة ٤ مكونات أساسية هي:

- المكون الأول: استراتيجيات وأهداف سياسية التعليم في الأردن.
- المكون الثاني: البرامج التعليمية وممارسات التعليم.
- المكون الثالث: بيئات التعلم المادية
- المكون الرابع: التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة

المرحلة الثانية (II ERFKE): بدأت هذه المرحلة في عام (٢٠٠٩) وتمتد لغاية عام (٢٠١٤) بتمويل تقدر بـ (٤١٠) مليون دولار وتتضمن هذه المرحلة (٤) مكونات أساسية هي:

- المكون الأول: تأسيس نظام تطوير المدرسة كوحدة واحدة.
- المكون الثاني: مراقبة وتقييم التطور في المؤسسات التربوية.
- المكون الثالث: تطوير عمليات التعليم والتعلم.

- المكون الرابع: تطوير برامج تعليم متخصصة (الطفولة المبكرة، ذوي الاحتياجات الخاصة، التعليم المهني).

ثالثاً: المشاريع التطويرية التي نفذتها وزارة التربية والتعليم الأردنية وفق الاقتصاد المعرفي

١- مشاريع دمج التكنولوجيا في التعليم

- برنامج الرخصة الدولية لقيادة الحاسوب (ICDL): قامت وزارة التربية والتعليم باعتماد الرخصة الدولية لقيادة الحاسوب التزاماً منها في محو الأمية المعلوماتية للمعلمين، واعتمد البرنامج سبع وحدات تدريبية.
- برنامج القيادة الإستراتيجية لتوظيف التكنولوجيا في التعليم (SLIT): لقد نفذت الوزارة هذا البرنامج بالشراكة مع المجلس الثقافي البريطاني بهدف تنمية المعلمين والمديرين مهنيًا، وإكسابهم مهارات حاسوبية، وتعليمية لزيادة وعيهم بمجالات وفوائد توظيف التكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التدريس، والإدارة الصفية.
- برنامج منظومة التعليم الالكترونية (EDUWAVE): قامت الوزارة بالتعاون مع شركتي (ITG) و (IMB) بإنشاء منظومة التعليم الالكترونية بهدف دعم عملية التعليم والتعلم والاتصال والتعاون بين أطراف العملية التعليمية، وكما يسمح هذا

النظام للمعلمين بالدخول إلى المواد المنهجية، ومراقبة أداء الطلبة وانتظامهم،
ويمنح الفرصة لأولياء الأمور الإطلاع على محتويات المناهج والمعلومات
المتعلقة بالمدرسة، وانتظام الطلبة عبر الإنترنت.

● مبادرة إنتل المستقبل في التعليم (INTEL): يساعد هذا البرنامج المعلمين على
توظيف أدوات تكنولوجيا في بناء وتعزيز تعلم الطلبة باستخدام التقنية والإنترنت،
ويتعلم المعلمون كيفية دمج التكنولوجيا في التعليم لتحقيق نتائج تعليمية أفضل،
مما يساعد الشباب في المشاركة بنجاح في المشاركة بنجاح الاقتصاد العالمي
المبني على المعرفة.

● برنامج وورد لينكس (World Links): يهدف هذا البرنامج إلى إعداد أفضل
للطلاب والمعلمين والمؤسسات التعليمية لدخول عصر المعلومات، وتوفير حلول
مستدامة للمدارس لتوظيف أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمواد
التعليمية لتحسين التعلم، وأعداد جيل قادر على المنافسة في عصر الاقتصاد
القائم على المعرفة.

٢- مبادرات جلالة الملكة رانيا العبدالله

- مشروع مبادرة التعليم الأردنية: في عام (٢٠٠٣) أطلقت جلالة الملكة رانيا هذا المشروع كجزء من خطة شاملة لتطوير المهمات الرئيسة لوزارة التربية والتعليم في كافة المستويات، وتهدف المبادرة إلى تحقيق الرؤيا الوطنية ليصبح التعليم الركيزة الأولى في العملية التنموية، وتطوير التعليم بالمشاركة بين القطاعين العام والخاص.
- مبادرة مدرستي: أطلقت جلالة الملكة رانيا هذه المبادرة لإشراك القطاعين العام والخاص ومؤسسات المجتمع المدني في مبادرة جديدة لتحديث البنية التحتية للمدارس الحكومية، اغناء البيئة التربوية، وتحسين فرص العلم للطلبة في أكثر من (٥٠٠) مدرسة وذلك من خلال توفير بنية تحتية، وبيئة مدرسية جذابة، وأدوات ووسائل تعليمية.
- جائزة المعلم المتميز: في الخامس من آذار لعام (٢٠٠٦) تفضلت جلالة الملكة رانيا العبدالله بإطلاق " جائزة الملكة رانيا العبدالله " وتعمل الجائزة مع الفائزين ابتداء من التعريف بهم، وتعميم خبراتهم وتميزهم، ونشر رسالتها على مدى أوسع يشمل جميع المعلمين وصولاً إلى تنمية خبراتهم.

• جائزة المدير المتميز: إيماننا بأهمية دور مدراء المدارس باعتبارهم قادة وإداريين في توجيه وتشجيع المعلمين، تم إطلاق جائزة المدير المتميز لتعزيز دور مدير المدرسة في توفير الحافز لتقدم مسيرة التعليم، بما ينعكس إيجابيا على البيئة التربوية.

• أكاديمية الملكة رانيا العبدالله لتدريب المعلمين: تقوم الأكاديمية بتدريب المعلمين بالتعاون مع كلية المعلمين في جامعة كولومبيا، على أحدث أساليب وأدوات التعليم، وتدعم الأكاديمية تكوين شبكة تبادل الخبرات بين المعلمين والمدراء، وإعداد برنامج خاص للمعلمين الجدد بهدف تطوير مهاراتهم العلمية والعملية.

٣- برنامج دعم التعليم في الأردن (SJE)

قدمت الوكالة الكندية للتنمية الدولية منحة بقيمة (٢٠) مليون دولار كندي لدعم المرحلة الأولى من مشروع تطوير التعليم من أجل الاقتصاد المعرفي (ERFKE) حيث ركزت المرحلة الأولى على تحويل مراحل الروضة والتعليم الابتدائي والثانوي لتواكب متطلبات مجتمع الاقتصاد المعرفي، ويدعم الجانب الكندي مشاريع وبرنامج ضمن قضايا الشباب وكليات المجتمع والتنمية.

- برنامج وحدة التطوير المدرسي (أحد برامج وزارة التربية والتعليم بدعم من الوكالة الكندية).

طرحت وزارة التربية والتعليم مبادرة تمثلت بإنشاء وحدة تطوير المدرسة (SDU) لجعل المدرسة وسيلة فاعلة لتطوير النظام التربوي وتمكين المدارس من تحديد هويتها من حيث فلسفتها وأهدافها وبنيتها ووسائل عملها وتحديد العناصر الكبرى للنهوض بها بغية وضعها في سياق التنمية التي يتحرك إليها النظام التربوي، وهذا يجعل منها وحدة أساسية للتطوير ويهدف البرنامج إلى:

- الانتقال التدريجي نحو اللامركزية.
- توزيع المهام على الهيئة العامة في المدرسة.
- تشكيل فريق وحدة تطوير المدرسة الذي يتألف من مدير المدرسة والمساعد وأبرز ثلاثة معلمين من المباحث العلمية والإنسانية والصفوف من (١-٣)
- تقسيم المدارس في مديريات التربية والتعليم إلى مجموعات من (٥-١٠) لكل تجمع حسب المنطقة الجغرافية (Clusters) بحيث تكون إحدى مدارس المجموعة الواحدة قائدة لفريق المجموعة، وتسهم في التدريب والمتابعة والتقييم، ويكون هناك مجلس إدارة للمجموعة يتأهه أحد مدراء مدارس المجموعة.

- إتباع طريقة تدريب الأقران يتولى مديرو المدارس تدريب زملائهم وكذلك
المساعدين والمنسقين.

٤ - برنامج تنمية قدرات مراكز مصادر التعلم

تم تقديم هذا البرنامج بدعم من اليابان وقامت مؤسسة (JICA) بتنفيذ البرامج في
الفترة ما بين (٢٠٠٦-٢٠٠٩) ويهدف هذا البرنامج إلى:

- توفير فرص تعليم مناسبة للطلبة في المناطق التي تصنف تحت مستوى خط الفقر
في الأردن.

- تطوير قدرات معلمي العلوم في توظيف أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
والأنشطة المخبرية في التعليم.

- تحسين المصادر التعليمية وخصوصاً في مرحلة التعليم الأساسي.

٥ - مشروع دعم التطوير التربوي نحو الاقتصاد المعرفي (ESP)

هو برنامج مدعوم من قبل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وبشراكة مع وزارة التربية
والتعليم، ويهدف إلى دعم جهود ومساعي وزارة التربية والتعليم الأردنية في تطوير
التعليم في الأردن، وامتدت هذه المرحلة من عام ٢٠٠٣ إلى عام ٢٠٠٩، وقد اهتم

المشروع بتحسين كل ما يتعلق بتربية وتعليم الأطفال والشباب، وتناول المشروع المجالين الآتيين:

• المجال الأول: تحسين التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة

- تحسين البيئة المادية في المدارس الحكومية.
- تحسين وتطوير المواد التربوية والتعليمية المستخدمة في مرحلة الطفولة المبكرة.
- تطوير مشاركة الآباء والأمهات والمجتمع المحلي في تربية وتعليم الأطفال.

• المجال الثاني: التدريب المهني والتكنولوجي للشباب

- تعزيز مناهج نظم المعلومات الإدارية (MIS) للصفى الحادي عشر ولثاني عشر. جعل استخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات ملازما لعمليتي التعليم والتعلم.
- تدريب المعلمين على مناهج نظم المعلومات الإدارية.
- تنفيذ برامج من المدرسة إلى المهنة (School to Career).

٧- برنامج دعم التطوير التربوي (ERSP)

هو برنامج مدعوم من قبل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، ومدته خمس سنوات من أيار (٢٠٠٩) إلى أيار ٢٠١٤ ويغطي أقاليم المملكة الثلاث. يهدف برنامج دعم التطوير التربوي (ERSP) إلى تعزيز قدرات قطاع التعليم في الأردن

لتطبيق المرحلة الثانوية من برنامج التطوير التربوي نحو الاقتصاد المعرفي (ERFKE II) والذي تقوده وزارة التربية والتعليم. حيث تقوم وزارة التربية والتعليم وبالتعاون مع (ERSP) ببناء برنامج تكاملي للتنمية المهنية للمعلمين، وتقديم نوعية ذات جودة عالية لبرامج تعليم الطفولة المبكرة وتوفير برامج خاصة لطلاب المرحلة الثانوية تتيح لهم المجال للتفاعل بمهارة مع سوق الأعمال ودنيا الأموال. وكذلك يدعم البرامج مدارس ومديرات التربية في اتخاذ القرار المبني على البيانات السليمة للمدرسة والتي تعتمد على مشاركة مجتمع المدرسة المحلي. ويشتمل البرنامج مجموعة البرامج الآتية:

مكون الطفولة المبكرة

يقوم برنامج دعم التطوير التربوي (ERSP) بتطوير رياض أطفال حكومية على مستوى المملكة لتصبح ذات جودة عالية. حيث يتم التركيز على إعادة تأهيل وتطوير البيئة التعليمية لرياض الأطفال ومرفقاتها، ورفع كفاءة وقدرات كوادر الوزارة المعنية بالتعليم المبكر للفئة العمرية الخاصة برياض الأطفال، كما يدعم (ERSP) البرامج الخاصة بإدماج أولياء أمور الأطفال

بإيجابية في عملية تطوير قدرات ومهارات أطفالهم، وأخيرا يقوم (ERSP) بتقديم الدعم لبرنامج نظام توكيد الجودة الخاص ببرنامج رياض الأطفال.

مكون الشباب والتكنولوجيا والمهن

يدعم برنامج التطوير (ERSP) وزارة التربية لتطوير مناهج فرع التعليم الثانوي/الإدارة المعلوماتية، وذلك من خلال تطوير برنامج حوسبة مباحث الإدارة المعلوماتية، وهو برنامج تعلم الكتروني يعتمد على استراتيجية التعلم المبنيّة على المشروع، ويقوم على بناء مهارات العمل والإدارة لدى طلبة الصف الحادي عشر بشكل يمكنهم من القيام بتأسيس مشاريعهم الخاصة. كذلك يسعى (ERSP) إلى تطوير برنامج رياضي آخر يعنى بمنجزات طلبة الثانوية العامة والخاص بمجموعة المفاهيم التي يجد الطلبة صعوبة في تحقيق نتائجها التعليمية، إضافة إلى برنامج مسح نتائج التعلم لفرع التعليم/الإدارة المعلوماتية. كما يقوم (ERSP) بتطوير برنامج "من المدرسة إلى المهن" وتوسيع رقعة المستفيدين منه، وتعزيز برنامج المهارات الحياتية من خلال الأنشطة الرياضية الخاصة بالشباب. هذه الأنشطة تعزز وتدعم بعضها البعض من خلال إيجاد جيل خلاق ومبدع، يتواصل بشكل فعال مع سوق العمل، وبشكل يضمن نجاحه في عالم اقتصاد المعرفة.

الاننمية المهنية

هو برنامج الاننمية المهنية المسانمة للمعلمين، ويهدف إلى بناء قدرات المعلمين وكفاياتهم بشكل يتيح لهم مزاولة مهنة التعليم داخل مدارسهم. ويعمل البرنامج بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم بتطوير نموذج تربية مهنية، وبناء توجهات ومعارف ومهارات المشاركين في البرنامج، ويستهدف المعلمين الجدد، والمعلمين أثناء الخدمة، وكل من المديرين والمشرفين في الميدان. ويسعى كذلك إلى مأسسة الاننمية المهنية ضمن الوزارة.

استخدام البيانات في عملية صنع القرار

يساعد برنامج دعم التطوير التربوي (ERSP) وزارة التربية والتعليم في بناء قدرات العاملين على استخدام وتحليل وتبادل البيانات للمساعدة في اتخاذ القرار. هذا البرنامج سيساعد المدارس في عملية إشراك جميع الجهات على مستوى المدرسة في عملية صنع القرار، وكذلك سيساعد مديريات التربية في الميدان على المقارنة بين المدارس وتشخيص نقاط الضعف في المدرسة الواحدة أو بين المدارس، وذلك بالاستناد إلى مجموعة الحقائق والبيانات المتوفرة.

رابعاً: خلاصة النتائج والتوصيات

من خلال المسح الشامل لجميع البرامج التطويرية التي طبقتها وزارة التربية والتعليم، وأخذ الملاحظات والزيارات الميدانية الواسعة التي قام بها الباحث للمدارس بحكم عمله كمشرفاً تربوياً، تبين أن لهذه البرامج انعكاسات إيجابية، سواء في المديرين المعلمين والطلبة، وفي البيئات المدرسية.

لقد حققت البرامج التي نفذتها الوزارة وفق الاقتصاد المعرفي أبعاداً في تطوير المعلم، فنقله من دور الملقن إلى دور الميسر للعملية التعليمية والتعلمية، وأصبح المعلم يحتفظ بسجلات تقييم الطلبة، واستخدام الاستراتيجيات التدريسية المختلفة لتحقيق نواتج التعلم المبني على الاقتصاد المعرفي، وبالاعتماد على التخطيط الجيد. وساعد الاقتصاد المعرفي المعلم على فهم طبيعة المواد التي يدرسها، ونتاج الدروس المحوسبة، واستخدام مواد تعليمية لتعزيز محتوى الكتاب المدرسي، وتوظيف التكنولوجيا ووسائل الاتصال الحديثة أثناء التعليم. مما ساهم كل ذلك في تعزيز دور المتعلم، وزيادة التفاعل بينه وبين المعلم، وزيادة مقدرات الطلبة ومهاراتهم، وتطوير معرفتهم بتكنولوجيا المعلومات التي ستساعده بمهنة المستقبل، وساعد الاقتصاد المعرفي الطالب إلى نقله من دور المتلقي إلى

دور المشارك والمستنتج، وتعزيز مقدرتهم على الحوار الإيجابي والمشاركة والعمل في فريق.

وحققت البرامج أيضا مجموعة الأهداف، ففي مجال التنمية المهنية المستدامة

جرى تدريب ٣٦٠٠ معلم على برنامج تأهيل المعلمين الجدد، وتدريب أكثر من ٧٠٠٠ معلم على برامج تدريب المعلمين في المدارس، وتدريب أكثر من ١٥٠٠ قيادي على البرنامج التدريبي للمديرين والمشرفين، وتدريب ٢٣٠ مرشد تربوي من خلال فريق محوري من أجل إفادة ١٣٠٠٠٠ طالب من الصف الثامن إلى الصف الحادي عشر، وتدريب ١٠٤٠ معلم من فروع الإدارة المعلوماتية، وتدريب أكثر من ٣٠٠٠ معلم من معلمي الصفوف الثلاثة الأولى في برامج مختلفة، وتدريب ٨٠٠ معلمة لرياض الأطفال، وتدريب ٣٠٠ متطوع من أولياء أمور الطلبة على بعض المهارات الحياتية. أما في مجال تطوير المدارس فقد تم صيانة وتأثيث ٢٧٠ روضة أطفال، وإنشاء ٤ مراكز تدريبية لرياض الأطفال، وإنتاج وتوزيع ٢٠٠٠ حزمة من نظام توكيد الجودة وأدوات التقويم، وإنشاء ٣٠٠ مكتب إرشادي على مستوى المدارس، و ٣٠ مكتب على مستوى المديریات، وصيانة وتجهيز ٣٦ ملعب رياضي مدرسي، وعمل بعض التحسينات البسيطة. وفي مجال مشاركة المجتمع المحلي فقد تم إنتاج وتوزيع أكثر من ١٠٠٠٠ حزمة لأنشطة برامج

تطوير الطفولة المبكرة لاستخدامها من قبل الأهالي في منازلهم، وإقامة ١٠٠ معرض
لمشاريع طلبة برنامج حوسبة مباحث الإدارة المعلوماتية، واستقطاب مشاركة ودعم سوق
العمل المحلي لتقديم فرص للتدريب العملي للطلبة.

المراجع

١. نجم، عبود. (٢٠٠٧). إدارة المعرفة : المفاهيم والاستراتيجيات والعمليات. عمان: مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع.
٢. الهاشمي، عبد الرحمن والغزاوي، فائزة. (٢٠٠٧). المنهج و الاقتصاد المعرفي. عمان: دار المسيرة.
٣. الكيلاني، أنمار. (٢٠٠٥). التخطيط لاستيعاب قيم اقتصاد المعرفة في مجال الإدارة التربوية.
٤. مؤتمن، منى. (٢٠٠٤). دور النظام التربوي في التقدم نحو الاقتصاد المعرفي. رسالة المعلم، مجلد (٤٣) عدد(١). عمان: الأردن.
٥. البريكي، فاطمة. (٢٠٠٥). اقتصاد المعرفة. جامعة الإمارات، مقال منشور على الانترنت، استرجع من المصدر.
٦. وزارة التربية والتعليم. (٢٠٠٥). الكتاب السنوي لعام ٢٠٠٥ م منجزات ومؤشرات. عمان: إدارة البحث والتطوير التربوي.
٧. وزارة التربية والتعليم. (٢٠٠٩). الكتاب السنوي لعام ٢٠٠٩ م. عمان: إدارة البحث والتطوير التربوي.
٨. وزارة التربية والتعليم. (٢٠٠٣). مشروع التطوير التربوي نحو الاقتصاد المعرفي. عمان: إدارة البحث والتطوير التربوي.
٩. وزارة التربية والتعليم. (١٩٨٨). المؤتمر الأول للتطوير التربوي. رسالة المعلم. المجلد (٢٩). عمان: إدارة البحث والتطوير التربوي.

-
- ١٠- وزارة التربية والتعليم. (٢٠٠٢). مسح تقييم الحاجات من تسهيلات الأبنية المدرسية من مختبرات المواد العلمية والحاسوب في ضوء التحول إلى الاقتصاد المعرفي. دراسة ميدانية.
- ١١- أبو بيدر، محمد. (٢٠٠٧). دور الاقتصاد المعرفي في تطوير النظام التربوي. رسالة دكتوراه غير منشوره، اريد: جامعة اليرموك.
- ١٢- جردات، عبد الكريم. (٢٠٠٨). المشاريع التجديدية لتطوير النظام التربوي الأردني وفق مكونات الاقتصاد المعرفي في عهد الملك عبد الله الثاني ابن الحسين، اريد: جامعة اليرموك.
- 13- Heineman.(1997).Documents / Book / Education-Natidev-Asia.Education economic carowtn,and social change. priorities policies planning econ,social.PDF.